

برامج الفحص في ثلاث دول أوروبية:

الدانمرك، وبلجيكا وفرنسا

فيما يلي نقدم عرضا للبرنامج التي قامت بها ثلاث دول أوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية من أجل اجتثاث النازية. وليس المقصود من هذا العرض أن يكون شاملا لجميع التفاصيل. ولكن لإعطاء فكرة عن التجارب التي مرت بها هذه الدول.

الدانمرك بعد الحرب العالمية الثانية

- على أساس الملفات التي جمعتها حركة المقاومة الدانمركية فقد اعتقلت خلال الأيام القلائل التي أعقبت استسلام ألمانيا عددا يصل إلى 22.000 من الدانمركيين.
- كان كثير من أولئك المعتقلين موظفين حكوميين ومن رجال الإعلام خلال الاحتلال النازي.
- صدرت قوانين ذات أثر رجعي لكي يصبح الاعتقال إجراء قانونيا.
- ظلت هذه القوانين سارية المفعول لمدة سنتين.
- أنشئت محاكم ذات إجراءات معينة نظرا للأعداد الكبيرة للمعتقلين.
- من أسباب الإدانة: التعاون مع الاحتلال الألماني والجهود الحربية، العمل مع الألمان، العمل ضد الدانمرك والشعب الدانمركي، الخيانة والأنشطة القائمة على الخيانة.
- ترتب على الإدانة الطرد من الوظيفة الإدارية.
- كما ترتب عليها أيضا التجريد من الحقوق السياسية والمدنية لمدة خمس سنوات.
- لم تكن العضوية في الحزب الدانمركي النازي تستوجب عقوبة، بل كان لا بد من إقامة الدليل على أداء الشخص أعمالا معينة.

بلجيكا بعد الحرب العالمية الثانية

- بمقتضى السلطة المخولة من وزارة الداخلية إلى رؤساء البلديات وهيئات الإدعاء وزعماء حركة المقاومة تم اعتقال ما يصل على 60.000 شخص خلال الأيام التي أعقبت الاستسلام الألماني.
- كان كثير من المعتقلين موظفين عموميين بالحكومة ووسائل الإعلام خلال الاحتلال، كما اعتقل بعض كبار رجال الأعمال.
- أنشئت محاكم خاصة تجمع بين المحاكم العسكرية والمدنية.
- تم إجراء حوالي 300.000 عملية تحقيق.
- من أسباب الإدانة: زعامة هيئة سياسية، رئاسة مصالح حكومية، إقامة علاقات مشبوهة مع الأعداء.

فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية

- كانت عملية الفحص في فرنسا تدعى عملية تطهير. وخلال الاحتلال النازي وبعده مباشرة، لم يكن من السهل التمييز بين الأنشطة الشرعية لحركة المقاومة الفرنسية والقرارات التي اتخذتها محاكم المقاومة، والأحداث التي تمت خارج نطاق القضاء.
- بعد التحرير أنشئت محاكم جديدة للنظر في دعاوى عددها بين 22.000 و 28.000 دعوى كانت غالبها الساحقة تتعلق بموظفين عموميين.
- من بين المحاكم الجديدة محكمة عدالة تتألف من قاض وأربعة محلفين من بين أفراد المجتمع المعروفين. وكانت الاستئنافات تنظر أمام المحكمة العليا مباشرة وظلت هذه المحاكم حتى 1951.
- من بين المحاكم الجديدة محكمة للعدالة المدنية لمحاكمة الموظفين العموميين وتقرير جدارتهم أو عدم جدارتهم، وكان لها سلطة الفصل من الوظيفة والتجريد من الحقوق المدنية مثل حق الانتخاب وشغل الوظائف الانتخابية، والتجريد من الرتبة العسكرية أو المدنية، وحق مزاولة المهنة، والحرمان من مزاولة الأعمال الخاصة. وظلت هذه المحكمة تعمل حتى عام 1949.
- أنشئ نوع ثالث هو محكمة العدل العليا، وهي تتألف من ثلاثة قضاة و24 عضوا كانوا من بين زعماء المقاومة أو أعضاء البرلمان السابق قبل الحرب وممن لم ينتخبوا حكومة (فيشي). وكان من اختصاص هذه المحكمة محاكمة كبار رجال حكومة (فيشي).
- كان فحص المؤسسات الإدارية العامة يتم بواسطة كل وزارة أو مؤسسة. وقامت اللجان الخاصة التي عينتها الحكومة أيضا بفحص موظفين الصحافة والسلك الدبلوماسي والجامعات والمدارس، ورجال الدين. وذلك بتهمة "خدمة مصالح العدو". ولم يكن هذا الاتهام واضحا أو محددا.
- كان مجموع الذين فصلوا من وظائفهم يتراوح بين 11.000 و 14.000 موظف.